



رؤيته المستقبلية لدور القطاع الخاص في اقتصاديات دول المجلس

السيد عبد الرحيم حسن نقي

الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي

في اتخاذ القرارات الاقتصادية لزيادة فرص إنجاح الخطط التنموية. كما أن تصاعد قيم ونسب مساهمات القطاع الخاص الخليجي في النواتج الإجمالية المحلية لدول المجلس وفي زيادة الصادرات والمشاركة في برامج وخطط التنمية الشاملة، وزيادة استثمارات القطاع الخاص وتنامي دوره الاقتصادي والاجتماعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كذلك الدور المحوري الذي يلعبه القطاع الخاص في احتضان رؤوس الأموال الداخلة لدول المجلس وامتصاصها ضمن مشاريع اقتصادية مشتركة، جميعها عوامل تستدعي شراكة أكبر بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص في دول المجلس.

كما جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة لتفرض معطيات وواقع جديدين في المجتمعات الخليجية، تؤكد بمجملها على ضرورة تكثيف القوى الاقتصادية الخليجية والتسريع ببرامج التكامل الاقتصادي، ووضع البرامج الاقتصادية لتحفيز النمو الاقتصادي، وهي جميعها طموحات وأهداف لا يمكن تحقيقها دون مشاركة أوسع من قبل القطاع الخاص.

أن توسع دول العالم نحو انتهاج سياسة الاقتصاد الحر والاعتماد على القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو وتحقيق التطور الاقتصادي المتقدم، كذلك انفتاح الاقتصاد العالمي على بعضه البعض في إطار انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية ورفع القيود على المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال، حيث شهد العالم إقامة المزيد من مناطق التجارة الحرة بين الدول والمجموعات والاتحادات الاقتصادية وتأسيس الأسواق الاقتصادية المشتركة، نقول أن جميع هذه الاتجاهات العالمية أبرزت الدور الهام والمحوري لشركات ومؤسسات القطاع الخاص في تنفيذها وتوفير المستلزمات الضرورية لإنجاحها.

انطلاقاً من الموقع الاستراتيجي الذي يلعبه القطاع الخاص الخليجي وإسهاماته المتميزة في دعم الجهود التنموية ومشاركته البناءة في تطوير اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بقطاعاته المختلفة ، فإن الأمر يتطلب توسيع مساحة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص الخليجي في صناعة القرارات الاقتصادية وجعله أكثر فاعلية ليتوافق مع التوجهات العالمية التي تستهدف وترمي إلى إعطاء القطاع الخاص دور الريادة في هذا المجال والقائمة على أساس التشارك مع الحكومات.

وقد تركزت جهود الأمانة العامة للاتحاد خلال الفترة الماضية – ولا تزال – على تجسيد هذه الرؤية على الأرض من خلال عدد من التحركات، توجتها بسلسلة اللقاءات مع أصحاب الجلالة السمو قادة دول المجلس والمسؤولين في الأمانة العامة للمجلس، حيث قدمت لهذه الاجتماعات مذكرة ضممتها مرئياتها للدور المستقبلي للقطاع الخاص، وضرورة خلق شراكة كاملة بينه وبين الحكومات الخليجية على الأصعدة التشريعية والتخطيطية والتنفيذية.

وجاء قرار أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي في قمتهم الاستثنائية في الرياض خلال شهر مايو ٢٠٠٩ بتمثيل القطاع الخاص في لجان الأمانة لدول المجلس ليشيع الارتياح والترحيب في أوساط القطاع الخاص وغرفة التجارة واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، ويضع حجر الزاوية في تحقيق انطلاقة قوية في تجسيد الشراكة الكاملة بين القطاعين العام والخاص الخليجين ضمن اطر مؤسسية مستدامة، نتطلع أن تتطور أشكال أكثر فاعلية تقدم الحوافز اللازمة لتوسيع دور القطاع الخاص في برامج التنمية والتكامل الاقتصادية الخليجية.

أن النظام الاقتصادي الحر وسياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي التي تأخذ بها دول المجلس تتطلب توسيع دور القطاع الخاص

الميمونة بالذكرى الثلاثين لتأسيسه، وتحت رعاية صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة، سوف يعد التظاهرة الأضخم التي ينظمها الاتحاد بهدف تأكيد مكانته في تدعيم وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري والأعمال بين دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. ومن المتوقع أن يشارك في المنتدى أكثر من ١٠٠٠ مشارك من رجال وسيدات أعمال ومستثمرين ومسؤولين. وينظر الاتحاد لهذه الفعالية بكونها تأتي في توقيت ضروري نظرا لتنافس أسواق العالم على استقطاب رؤوس الأموال والمستثمرين وسط الأزمة العالمية.

أنا ندعو في هذا المجال إلى أن تشهد الفترة القادمة وبالتزامن مع قرار قادة دول المجلس إلى انطلاق العملة الموحدة وتطبيق كافة القرارات الخاصة بتحرير كافة عناصر الإنتاج والاستثمار بموجب مستلزمات قيام السوق الخليجية المشتركة، وبما يسمح للقطاع الخاص بحرية الاستثمار وإقامة المشاريع المشتركة في كافة دول مجلس التعاون الخليجي.

كما أننا ندعو إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لتنمية الصادرات الخليجية وزيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية مما يزيد من نسبت مساهمته في الناتج المحلي والصادرات، وبالتالي تقوية دوره في تحريك عجلة الاقتصاد، مع إشراك ممثلي القطاع الخاص في رسم وتنفيذ هذه التوجهات.

السيد عبد الرحيم حسن نقي

الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي

ولقد أثبت القطاع الخاص الخليجي خلال المرحلة السابقة الدور البارز الذي يقوم به القطاع الخاص الخليجي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجوانبها المختلفة، وهناك العديد من المؤشرات التي توضح مدى فاعلية هذا الدور والتي منها على سبيل المثال تنامي مساهماته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ويشتمل القطاع الخاص المساهم في الناتج المحلي الإجمالي على قطاع الزراعة والصناعات التحويلية وقطاع التشييد بالإضافة إلى القطاعات الخدمية الإنتاجية قطاع النقل والمواصلات وقطاع المصارف والتأمين، ويتضح من تحليل البيانات الإحصائية الصادرة في هذا الخصوص إلى أن مساهمة القطاع الخاص الخليجي في إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين ٢٣-٢٥٪، كما بلغ متوسط معدلات النمو السنوي للقطاع الخاص الخليجي حوالي ١٥٪ سنويا.

كما تلعب شركات ومؤسسات القطاع الخاص الخليجي دوراً هاماً في تشغيل الأيدي العاملة وتوفير الفرص الوظيفية واستقطاب أعداد متزايدة من الداخلين الجدد لسوق العمل، حيث يستحوذ القطاع الخاص الخليجي على نسبة كبيرة لا تقل في المتوسط عن ٨٠٪ من إجمالي سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي.

أن منتدى الأعمال الخليجي الذي سوف ينظمه اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة خلال شهر أبريل ٢٠١٠، كدشين لاحتفالاته